

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسلمت قضية المفقودين

كاربوني: خطوة مهمة على طريق المصالحة الوطنية

عندما يطرح خلال جلسة برلمانية، موضحاً ان "المرحلة الثانية من المشروع الجاهز للجنة جمع القسم الجنائي في قوى الامن الداخلي عينات الحمض النووي من العائلات بدعم تقني من اللجنة، ولم تتم الموافقة عليه بسبب تعقيد الوضع السياسي في العامين الماضيين. ولكن رد فعل السلطات عليه كان مشجعاً. وسيقدمه مدير اللجنة بيتر مورو الى رئيس الحكومة في كانون الثاني المقبل، معرباً عن ثقته "بأننا سنعطي الموافقة لمباشرة عملنا في هذا المشروع مطلع 2015". وأشار الى أن "التجربة في بلدان أخرى برهنت أن حل ملف المفقودين واعطاء عائلاتهم اجابات عن مصير أحبائهم خطوة مهمة في طريق المصالحة الوطنية". وكانت كلمات لشعيب ووداد حلواني عن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وغازي عاد عن "سوليد".



صندوق ملف التقصي عن المفقودين يسلمه النقيب جريج الى باركوني وبدت حلواني.

المعلومات المتوافرة لديهم عن أحبائهم قبل اختفائهم"، متعهداً بأن "أقوم بكل ما يمكن، وتماشياً مع الممارسات الدولية ستسلم المعلومات التي نجمتها الى هيئة مستقبلية وطنية محايدة تعمل على اعطاء اجابات. وفي رأي اللجنة أن لا بد لهذه الهيئة من ان تكون منبثقة من البرلمان اللبناني من خلال قانون". وشجع السياسيين على دعم هذا القانون

المفقودين مما أدى الى تركهم في عزلة وألم، في غياب مؤسسة رسمية مسؤولة عن هذا الملف. ومع علمنا ان لا اجراءات في هذا الصدد، تعتبر اللجنة الدولية للصليب الاحمر ان عليها واجبا معنوياً تجاه عائلات المفقودين وأن عليها ان تتحرك. وأجرى زملائي 1700 مقابلة حتى اليوم نتيجة لهذا العمل مع عائلات المفقودين الذين شاركونا كل

ملف الاستقصاءات الخاصة بالمفقودين والمخفيين قسراً بات في عهدة اللجنة الدولية للصليب الاحمر، فرئيس بعثتها فيبريزيو كاربوني تسلم نسخة كاملة منه من الاهالي وجمعية "سوليد" عبر نقيب المحامين في بيروت جورج جريج ورئيس لجنة الحريات العامة في النقابة المحامي عبد السلام شعيب خلال لقاء في "بيت المحامي" امس حضره النائب غسان مخيبر ومسؤولون في هيئات مدنية وقضائية وقانونية. وفي كلمته قال كاربوني: "ندرك تماماً دورنا ومسؤوليتنا في فحص هذه المستندات، ونأمل في ان يسهل ذلك عملنا في ما يخص دعمنا لـ"حق المعرفة" لأهالي المفقودين بهدف اعطاء اجابات للعائلات التي تعيش ألماً مستديماً. وآسف لعدم تمكن السلطات اللبنانية بعد 20 عاماً على انتهاء النزاعات المسلحة، من اعطاء أي اجابات لعائلات